



# القمة العالمية لمجتمع المعلومات

جنيف 2003 - تونس 2005



الوثيقة WSIS/PC-1/DOC/3-A

31 مايو 2002

الأصل: بالإنكليزية

## مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهما من أصحاب المصلحة

### المحتويات

أولاً: الغرض

ثانياً: المشاركة في مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

ثانياً-1 الممارسات الحالية

ثانياً-2 النهج الجماعي تجاه القمة العالمية

ثانياً-3 التحديات الجديدة للمشاركين في القمة العالمية

ثالثاً: المبادئ الإرشادية لدور القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهما من أصحاب المصلحة

رابعاً: اقتراحات اعتماد الوفود

خامساً: اقتراحات في صدد المشاركة

خامساً-1 المشاركة الموصى بها على أساس الممارسات الجارية

خامساً-2 المشاركة على أساس ممارسات جديدة

سادساً: دعم المشاركة

## أولاً: الغرض

تلي هذه الوثيقة الدعوة إلى انتهاج أسلوب الشراكة واعتناق مستوى واسع لمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهما من أصحاب المصلحة كما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات (انظر الملحق 1). وتصف الوثيقة الأساس المنطقي لهذه المشاركة وتشير ببعض الترتيبات لها.

## ثانياً: المشاركة في مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

### ثانياً-1 الممارسات الحالية

أخذت مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهما من أصحاب المصلحة تزايد تدريجياً ولكن باضطراب في الاجتماعات الدولية لمنظومة الأمم المتحدة في السنوات التي سبقت انطلاق فكرة القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

ويمكن القول بأن أساس هذا النمو يرد في أحكام ميثاق الأمم المتحدة (انظر الديباجة والمادة 71) ومنح المجلس الاقتصادي والاجتماعي المركز التشاوري لأول مرة للمنظمات غير الحكومية في عام 1948. وقد اعتُمدت المجموعة الأولى من القواعد بشأن هذه العلاقة في 1950 (القرار 288 بء8 (د-10) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي) وترجمت الأمم المتحدة هذه القواعد إلى معايير عملية في عام 1968 (القرار 1296).

وفي عام 1993، قررت الدول الأعضاء استعراض وتحديث القرار 1296 لاستيعاب التغييرات الحاصلة منذ 1968. وأدت عملية استعراض الترتيبات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية إلى صدور قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/1996. وبحلول التسعينات، تم توسيع الإطار الإشاري لمشاركة المنظمات غير الحكومية توسيعاً أكثر من ذي قبل.

وهكذا، أصبح من الممكن في عام 1998 بالتحديد أن يعلن الأمين العام أمام الجمعية العامة في تقريره (A/53/170) الذي يوثق مشاركة المنظمات غير الحكومية في منظومة الأمم المتحدة أن مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات قد بلغت مستويات لم يسبق لها مثيل: "و لم يعد دور هذه المنظمات قاصراً على أنها عنصر لنشر المعلومات بل أصبحت جهات لتشكيل سياسات حيث تمثل الحسور التي لا غنى عنها بين الجماهير عامة والعمليات الحكومية الدولية ... والواقع أن درجة حشد أي مؤتمر عالمي لاهتمام المنظمات غير الحكومية وسائر منظمات المجتمع المدني أصبحت أحد المعايير الهامة للحكم على نجاح المؤتمر" (الفقرة 57).

وتمشياً مع تقرير عام 1998، أعطى إعلان الألفية وقرار متابعته (القرار 2/55) ولاية جديدة لتعزيز الشراكات والتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهما من أصحاب المصلحة لإنجاز الجهود المشتركة بين جميع المشاركين بما فيهم الحكومات الوطنية ووكالات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف.

ومن بين الاتجاهات المحددة لزيادة توسيع المشاركة، اعتراف الأمم المتحدة بالمجموعات الكبرى بوصفها شركاء حقيقيين والتقدم في صياغة الشراكات صياغة رسمية مع مختلف كبار المجموعات الفاعلة ووضع ممارسات للمشاركة (الشراكات التعاونية) في إطار عدد من الهيئات تشمل لجنة التنمية المستدامة ومؤتمر مونتيري الدولي المعني بالتمويل لأغراض التنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. وقد ابتكرت هذه الاجتماعات طرائق المشاركة من خلال منح مركز الوفد غير المصوت والخطوط المتوازية لبناء الشراكات وإقامة التفاعل بين أصحاب المصلحة المتعددين وأساليب غيرها.

### أمثلة

قامت لجنة التنمية المستدامة، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكفالة فعالية متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (يونيو 1992)، بتطبيق نهج الحوار مع أصحاب المصلحة المتعددين وتوسيع هذا النهج، وهو يشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهما من أصحاب المصلحة، في عملية تفاعلية.

وبحلول 1997، أصبحت العمليات غير الرسمية جلسات حوار رسمية في شكل تقديم عروض من كبار المجموعات لمدة نصف يوم في الاجتماع السنوي للجنة التنمية المستدامة، وفي مرحلة تالية من هذا العام، تكلمت هذه المجموعات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي أول مرة تحظى فيها المنظمات غير الحكومية بهذه الفرصة. وقام مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في

2002 بنقل هذه الأساليب إلى عملية القمة نفسها. وهكذا، رأينا مثلاً في اجتماعات اللجنة التحضيرية لقمة التنمية المستدامة كيف تم تنسيق جداول أعمال جلسات الحوار مع جداول أعمال المفاوضات. ويتم أيضاً نقل نتائج الحوارات عن طريق الرئيس إلى اللجنة التحضيرية وإدخالها في المحاضر.

وكان مؤتمر الممثل الثاني في 1996 هو الآخر مؤتمراً مجدداً في موضوع المجموعات الكبرى حيث كان أول مؤتمر يتم فيه تنظيم مجموعة من الحوارات لنصف يوم. ولكن الممثل الثاني ذهب إلى أبعد من ذلك أثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية وأثناء المؤتمر نفسه: فقد استطاعت المنظمات غير الحكومية والحكم المحلي من أخذ الكلمة وتقديم اقتراحات لتعديل النصوص. وبعد ذلك تم نشر التعديلات المجمع كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة (A/conf.165/INF/8). وتم إدخال نتيجة لجنة الاستماع بأكملها في التقرير النهائي للمؤتمر.

وفي الآونة الأخيرة، عقدت الأمم المتحدة المؤتمر الدولي المعني بالتمويل لأغراض التنمية في مونتيري في المكسيك وكان هذا المؤتمر خطوة أخرى في مشاركة القطاع الخاص في العملية رفيعة المستوى لمؤتمرات الأمم المتحدة. فقد دعي القطاع الخاص إلى المشاركة في كل مائدة مستديرة رسمية عقدها الأمم المتحدة وانطبق فيها حق تقديم الاقتراحات وأخذ الكلمة. وبالإضافة إلى ذلك، تم قبول بيان إلى الجلسة العامة الختامية من مداوات المحفل الدولي لرجال الأعمال التي عُقدت أثناء المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، كان القطاع الخاص ناشطاً للغاية في تشكيل شراكات لتنسيق الإجراءات في مجال المعلومات والاتصالات كما يتضح من مشاريع فريق العمل المعني بالفرص الرقمية التابع لمجموعة الثمانية وفريق المهام المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمم المتحدة والحوار العالمي لرجال الأعمال بشأن التجارة الإلكترونية ومبادرة البنية التحتية العالمية للمعلومات.

وقد تضاعف عدد أصحاب المصلحة مع مرور السنوات مما يدل على وجود قدر من الارتياح للنتائج. ومؤخراً، خلص الأمين العام إلى ما يلي: "وأثبتت هذه الحوارات أن المشاورات بشأن مسائل التنمية المستدامة التي تجري بين الحكومات وقاعدة عريضة من مجموعات أصحاب المصالح ليست قابلة للتحقيق فحسب بل مفيدة ومثمرة جدا. وتقوم هيئات حكومية دولية أخرى بمحاكاة الممارسات التي تقوم على المشاركة والتي تتبعها هذه اللجنة". (تنفيذ جدول أعمال القرن 21: تقرير الأمين العام، (CN.17/2002/PC.2/7).

وبالإضافة إلى مؤتمرات القمة، نرى في ساحات أخرى أمثلة عن مشاركة أصحاب المصالح المتعددين والقطاعات المتعددة في هيئات الأمم المتحدة. ويتبع الاتحاد الدولي للاتصالات منذ مدة طويلة ممارسة في صدد العضوية تنص على أشكال مختلفة من المشاركة للقطاع الخاص والمختلف مجموعات أصحاب المصالح مثل أعضاء قطاعات الاتحاد. وقد وضع نهجاً للتعامل مع المشاركة يعطي أعضاء القطاعات مزيداً من الحقوق في الموضوعات غير التعاهدية وحقوقاً أقل في المؤتمرات التعاهدية. وتتيح منظمة العمل الدولية نوعاً مختلفاً من الأمثلة حيث تتخذ القرارات من خلال مشاركة المجموعات الرئيسية التي تتألف منها المنظمة.

وبإيجاز، توضح الممارسات المتبعة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها تزايد قبول المشاركة والالتزام الواسعين من جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين لتحسين أثر الجهود العالمية.

## ثانياً-2 النهج الجماعي تجاه القمة العالمية

يتجمع في كل تجمع عالمي مجموعة مختلفة من الأطراف الفاعلة، ويتم تجميعها بطرق مختلفة في كثير من الأحيان وفقاً للبيئة المؤسسية والاحتياجات الجوهرية. واهتمامات القمة العالمية لمجتمع المعلومات واسعة بشكل غير معتاد ولذلك فإنها ستجذب مشاركين من مجالات كثيرة في المجتمع من داخل القطاع الخاص أو المجتمع المدني أو غيرهما من مجموعات أصحاب المصالح. فكيف لنا أن نفهم كل واحدة من هذه المجموعات كمجموعة مشاركة؟

لقد أخذت مشاركة القطاع الخاص تتسع بانتظام في عمليات مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وفي سياق الإعداد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات يُنظر إلى القطاع الخاص على أنه يضم منظمات تمثل هيئات الأعمال التجارية من جميع

المستويات (المحلية والوطنية والإقليمية والدولية) وشركات القطاع الخاص المنفردة وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومجموعات مصالح القطاع الخاص المتصلة بها.

وقد توسعت مشاركة المجتمع المدني باضطراد في عملية الأمم المتحدة لتشمل عمليات أكثر تنوعاً باستمرار. وفي سياق التحضير لقمة مجتمع المعلومات يشمل المجتمع المدني المنظمات المجتمعية والسلطات المحلية والعمد والفنانين وأعضاء البرلمانات ووسائل الإعلام والوسط الأكاديمي واتحادات العمل والنقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية ومجموعات الشتات ومنظمات الشباب والتجمعات والشبكات الافتراضية التي يتفاعل فيها أصحاب الأفكار المشتركة على أساس قيم تجمع بينهم.

وسيتطلب موضوع مجتمع المعلومات قدراً من التشديد على تلك المجموعات الناشطة أكثر من غيرها في إنتاج المعلومات وتجهيزها وإرسالها واستعمالها أو المستبعدة من هذه الأنشطة.

### ثانياً-3 تحديات جديدة للمشاركين في قمة مجتمع المعلومات

عندما يتطلع القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى المشاركة في قمة المعلومات، فسواجها بعض العقبات التي تخص هذين القطاعين في حين أن كل قطاع منهما سيواجه عقبات أخرى يختص بها. فيجب على القطاعين العمل للتوصل إلى الطرق الملائمة للتغلب على الاختلالات الجغرافية في المشاركة رغم أن هذا الاختلال يشكل مشكلة أكبر للمجتمع المدني. ويجب أن يتوصل القطاعان أيضاً إلى آليات تكفل التعبير الفعال عن مجموعة كاملة من مصالح كل قطاع. وبالإضافة إلى التحديات التي يشترك القطاعان في مواجهتها يواجه القطاع الخاص الحاجة إلى تنظيم جاد لعملية إعادة الهيكلة المالية بسبب الانخفاض الكبير في القيمة المالية في قطاع خدمات الاتصالات والمعلومات، وهما قطاعان يتسمان بأهمية محورية في مواصلة التقدم نحو الغايات العالمية في ميدان المعلومات. ويتمثل أحد التحديات الكبرى في ضرورة صياغة نهج جديد يستند إلى رؤية مشتركة والتزام يضم كبار اللاعبين الآخرين باستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لدعم الجهود التي تحقق نتائج.

ويواجه قطاع المجتمع المدني هو الآخر عقبات محددة كبيرة تعترض المشاركة الفعالة ومنها: الاعتماد المفرط بين المنظمات الجماهيرية على مجموعات من التيار الرئيسي للعمل كوسطاء؛ وضرورة إنشاء آليات مسؤولة وشفافة للمشاركة؛ وغياب المشاركة المؤثرة في عمليات صنع القرار؛ وغياب الحقوق والفرص للتفاعل مع الحكومات؛ وانخفاض مستوى مشاركة المرأة وعدم وجود تمويل موثوق (انظر التقرير CSD EN/DEV/575 المؤرخ في 27 أبريل 2001) (CN.17/2002/PC.2/7 الفقرات 169-172). وينبغي إقامة معايير واضحة لتكفل ألا تكون مشاركة المجتمع المدني مجرد مشاركة مظهرية وتكفل إبلاء الاعتبار اللازم لمساهمات المجتمع المدني كما تكفل أن تكون مشاركته مشاركة مفيدة على جميع المستويات.

### ثالثاً: المبادئ التوجيهية لدور القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهما من أصحاب المصلحة

تُعقد القمة في وقتها الصحيح من ناحية أنها تتيح الفرصة للبناء على أساس ما حدث مؤخراً من نشوء مزيد من نماذج المشاركة في أحداث وعمليات الأمم المتحدة. ويمكن أن يؤدي الابتكار الذي يقاس بدقة إلى اكتساب القمة أهمية تزيد عن موضوعها المباشر من ناحية النماذج الخلاقة للحكم. فإدراج مجموعة واسعة من زوايا النظر سيكون أمراً حيوياً لنجاح القمة وسيتطلب تصميم هذه المقاييس بعض الوقت. وهناك عدد من العوامل التي يستند إليها الأساس المنطقي لزيادة مستوى التفاعل والمشاركة من جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني بعضها عوامل قيمية والبعض الآخر يتصل بالأحرى بالخبرة الفنية والقدرة التقنية.

وبرامج التغيير ذات القاعدة العريضة والجوانب المتعددة التي تلمس كثيراً من القطاعات والمستويات تنطوي على تزايد الاعتراف بأن القيم المشتركة في صدد الأهداف والصكوك المبدئية تمثل شرطاً لا غنى عنه لتحقيق النجاح. فمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى مبادئ ريو وإعلان الألفية نجد أن الاتفاقات ذات القاعدة العريضة تعتمد اعتماداً مكثفاً على مجموعة من القيم المشتركة. وبدون هذه القيم لا يمكن في الواقع أن تدوم الاتفاقات غير الملزمة التي تفتقر إلى آليات التنفيذ الإيجابية. وزيادة

صلاية توافق الآراء بين اللاعبين الرئيسيين مثل الأطراف الفاعلة من القطاع الخاص والمجتمع المدني أمر حاسم في إحراز واستدامة هذه الدعامات القائمة على القيم.

ويمكن أن يؤدي القطاع الخاص دوراً كبيراً من خلال تقديم المعرفة المتصلة بمتطلبات وعمليات الشبكات والتكنولوجيا والشركات الجديدة التي تدعم نمو مجتمع المعلومات؛ والمتصلة بتدفق الموارد والخبرة ذات الصلة والالتزام ببناء القيمة الاقتصادية في مجتمع المعلومات لدعم تحقيق الغايات المحددة في مجال العمالة والتعليم والصحة والخدمات العامة؛ وكذلك التركيز على متطلبات القطاع العام لإنشاء بيئة تمكينية للأعمال التجارية والموارد القيادية لدعم الالتزامات المشتركة. أما المجتمع المدني فيتيح لهذه العملية تدفق الموارد الفكرية والبشرية والمالية إلى جانب ثروة من الخبرة الفنية والمعرفة والتقنيات والقدرات. كما يتيح الكفاءة على أساس نهج التعامل المباشر والخبرة المكتسبة بصورة مباشرة.

وقد شهد المجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية، نمواً كبيراً في العقود الأخيرة وتحول إلى أطراف فاعلة رئيسية في تنفيذ برامج وإجراءات تتراوح من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي. وفي كثير من المجالات، ولكن في المجالات ذات التشعبات الواسعة في أرجاء المجتمع خاصة، لم يعد ممكناً أن نتصور إمكانية تحقيق السياسات والبرامج والتنفيذ بقدر من الفعالية بدون مشاركة نشطة من المجتمع المدني. وفي تصميم السياسات والبرامج، يكفل وجود تعدد المنظور الذي تتخذ فيه القرارات زيادة قوة النتائج القادرة على التعامل مع البيئة المعقدة التي توجه إليها هذه القرارات. وفي إطار التنفيذ، يمثل المجتمع المدني طرفاً جوهرياً وخاصة على الصعيد المحلي، ولكن دون الاقتصار عليه، وهو الصعيد الذي تعمل فيه أطراف المجتمع المدني كثيراً بوصفها نظام التوصيل النهائي للنتائج.

وبعد ذلك، ينبغي لعملية التحضير للقممة وللأنشطة المتصلة بها أن تسعى إلى تحقيق المبادئ التالية:

- الشفافية على جميع المستويات؛
- النفاذ إلى المعلومات وتقاسمها؛
- فرص تقديم الأفكار والحجج والمواقف؛
- انفتاح المناقشات؛
- توفر آليات التشاور والمشاركة.

#### رابعاً: اقتراحات اعتماد الوفود

للمشاركة في اجتماعات اللجنة التحضيرية وفي القمة يتطلب الأمر قبول أوراق الاعتماد لحضور الجلسات الرسمية. ويجب على الجهات الموجودة حالياً في عضوية القطاعات، أو التي لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي و/أو أي منظمة نوعية في الأمم المتحدة وترغب في حضور اجتماعات اللجنة التحضيرية والقمة، فيجب أن تبلغ الأمانة التنفيذية وأن تسجل نفسها لكي تتمكن من المشاركة. ولا تحتاج المنظمات المعتمدة أن تسجل لكل اجتماع من الاجتماعات التحضيرية.

أما المنظمات غير المدرجة حالياً في عضوية القطاعات أو التي ليس لها مركز استشاري ولكنها ترغب في الحضور والمساهمة فيحوز لها أن تقدم طلباً إلى الأمانة التنفيذية للقممة لهذا الغرض.

ويُشترط لدى تقديم الطلب بيان المعلومات التالية:

- ( أ ) اسم المنظمة ومعلومات الاتصال بها؛
- ( ب ) المركز القانوني؛
- ( ج ) سنة الإنشاء؛
- ( د ) الغرض من المنظمة؛
- ( هـ ) قائمة بأعضاء مجلس إدارة المنظمة وبلدان جنسياتهم (في حالة المنظمات الدولية)؛

- ( و ) وصف عضوية المنظمة وتوضيح مجموع عدد الأعضاء وأسماء المنظمات الأعضاء وتوزيعها الجغرافي؛
- ( ز ) البرامج والأنشطة التي تقوم بها في المجالات ذات الصلة بموضوع القمة وتوضيح البلد أو البلدان التي تجري فيها هذه البرامج والأنشطة؛
- ( ح ) نسخة من التقارير السنوية الصادرة خلال السنتين الأخيرتين إلى جانب البيانات المالية وقائمة المصادر المالية والمساهمات بما فيها المساهمات الحكومية؛
- ( ط ) نسخة من دستور و/أو لوائح المنظمة؛
- ( ي ) استكمال استمارة ما قبل التسجيل التي تعدها الأمانة التنفيذية.

ويمكن تقديم هذه المعلومات عن طريق الإنترنت أو بالفاكس مباشرة إلى الأمانة التنفيذية. والموعد الأخير لتقديم طلبات الاعتماد هو أربعة أسابيع قبل بداية كل اجتماع من اجتماعات اللجنة التحضيرية. وستقوم الأمانة التنفيذية باستعراض مدى صلة عمل المنظمة مقدمة الطلب بأعمال القمة على أساس خلفيتها وتعاملها مع قضايا مجتمع المعلومات. وإذا أظهر التقرير استناداً إلى المعلومات المقدمة أن المنظمة مقدمة الطلب منظمة مختصة وأن أنشطتها تتصل بأعمال القمة، فسوف توصي الأمانة التنفيذية اجتماع اللجنة التحضيرية باعتماد المنظمة. وإذا لم تصدر هذه التوصية، تقدم الأمانة التنفيذية إلى اجتماع اللجنة التحضيرية أسباباً لعدم تقديم هذه التوصية. وتقدم الأمانة التنفيذية التوصيات وأسبابها إلى اجتماع اللجنة التحضيرية قبل بدء كل اجتماع بأسبوعين. وفي حالة الاجتماع الأول للجنة التحضيرية، يتم تقديم هذه التوصيات من خلال مكتب اللجنة المؤقت. وتتاح أيضاً على شبكة الويب لتسهيل عملية التشاور التي تقوم بها الدول الأعضاء.

وقبول الاعتماد يعني استمراره. فإذا مُنحت أي منظمة الاعتماد لحضور إحدى دورات اللجنة التحضيرية فسيحق لها حضور جميع الدورات التحضيرية التالية وكذلك حضور القمة.

#### خامساً: اقتراحات في صدد المشاركة

نشأ عن كل عملية لأحد مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة مجموعة محددة من تدابير المشاركة تلائم هذا الاجتماع. وأشكال المشاركة المقترحة للاجتماع الأول للجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات تراعي النهج الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 183/56 المؤرخ في 21 ديسمبر 2001 والذي يشجع "... المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على الإسهام والمشاركة بنشاط في العملية التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر القمة وفي مؤتمر القمة ذاته". وأشكال المشاركة الموصى بها مستمدة من ممارسات المؤتمرات السابقة للقمة أو من المؤتمرات أو الاجتماعات العالمية الأخرى للأمم المتحدة. أما الأشكال المحتملة الأخرى للمشاركة التي يتم تشخيصها فسوف تكون بداية ممارسة جديدة. (مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، 1982؛ والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، 1993؛ والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، 1994؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، 1995؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 1996؛ والمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية، 2001؛ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتمويل لأغراض التنمية، 2002؛ ومؤتمر القمة في جوهانسبرغ، 2002).

ومن المعترف به في صدد المشاركة أن النفاذ إلى المعلومات يمثل شرطاً جوهرياً لفاعلية المشاركة ولذلك ينبغي إرسال الوثائق ذات الصلة إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهما من أصحاب المصلحة بالوسائل الملائمة لتوسيع النفاذ إلى أقصى حد. ومن المعترف به أيضاً أن القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهما من أصحاب المصلحة قد يختارون المشاركة من خلال تنظيم أنشطة جانبية واجتماعات لتقديم المعلومات على صعيد غير رسمي.

#### خامساً-1 المشاركة الموصى بها على أساس الممارسات الجارية

يوصى بتمكين القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهما من أصحاب المصلحة حضور الجلسات الرسمية بصفة مراقب وفقاً لأحكام الأمم المتحدة الخاصة بصفة المراقب. ويوصى بتمكين وفود القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهما من أصحاب



المصلحة من تقديم بيانات شفوية في اللجنة التحضيرية والقمة بناء على توجيه من رئيس الاجتماع. وإذا كان عدد طلبات أخذ الكلمة كبيراً يجوز للرئيس أن يطلب إلقاء هذه البيانات من خلال متحدثين أو من خلال بيانات مشتركة. ويوصى بتمكين وفود القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهما من أصحاب المصلحة من توزيع بيانات مكتوبة أثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية والقمة في مجال اختصاصها المتعلق بموضوعات القمة. وتكون البيانات المكتوبة بإحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة ويتم ترجمتها بواسطة المنظمة التي تقدم هذا البيان وعلى نفقتها. وتوزع الأمانة التنفيذية هذه البيانات على جميع الوفود بقدر ما يمكن ذلك عملياً. ولا تصدر هذه البيانات كوثائق رسمية إلا إذا وافق المكتب على خلاف ذلك. ويوصى بأن تنظر الجلسات العامة في مجموعة متنوعة من الطرائق للتوصل إلى منظور مشترك لصياغة توافق الآراء. ويمكن أن تشمل هذه الطرائق: مناقشات الأفرقة والموائد المستديرة وجلسات الاستماع وجلسات الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين. ويمكن أن تنظر اللجنة التحضيرية في ناتج هذه الاجتماعات وفي إمكانية إدخاله في محاضرها.

## خامساً-2 المشاركة على أساس ممارسات جديدة

هناك شكل محتمل جديد للمشاركة يتمثل في فتح باب العضوية في المكتب أمام ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهما من أصحاب المصلحة على أساس قرار الأمم المتحدة الذي يصرح بعقد القمة وعلى أساس الخبرة الإيجابية المكتسبة من التجارب الأخرى لعقد مؤتمرات القمة ومن هيئات الأمم المتحدة الأخرى بما فيها الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة العمل الدولية. ويشترك المشاركون غير الحكوميين دون أن يكون لهم حق التصويت.

وهناك شكل جديد آخر للمشاركة، وهو شكل هام ويتمثل في إنشاء أفرقة عمل مسؤولة عن صياغة الموضوعات للقمة على أساس نموذج تعاوني جديد يشمل جميع أصحاب المصلحة بتمثيل منصف للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة. ويشترك المشاركون غير الحكوميين بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ويأخذ أسلوب أفرقة العمل بعين الاعتبار الخبرة الفنية والتجارب التي اكتسبها جميع اللاعبين الرئيسيين.

وهناك شكل جديد آخر للمشاركة وهو تشخيص الأوضاع والظروف التي يمكن في ظلها للمشاركين غير الحكوميين المشاركة في صنع القرار في مختلف مراحل العملية.

وبالإشارة إلى قراري الأمم المتحدة: قرار الجمعية العامة 183/56 المؤرخ في 21 ديسمبر 2001، وقرار الجمعية العامة الوارد في الوثيقة A/56/L.68/rev.1 والمؤرخ في 28 يناير 2002، ومع مراعاة بيان مجموعة البلدان الخمسة عشر بشأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات (انظر اجتماع جاكوتا، مايو 2001، في الملحق) الذي يطالب بصياغة نهج ابتكارية وشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، يمكن صياغة أشكال جديدة للمشاركة في اللجنة التحضيرية والقمة. ويمكن عندئذ أن تقوم اللجنة التحضيرية في اجتماعها الأول بوضع آليات لصياغة هذه الممارسات الجديدة.

## سادساً: دعم المشاركة

من المهم في إطار عملية القمة إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات ممثلي المجتمع المدني والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخاصة من البلدان النامية. وسوف تتوقف مشاركتها ومساهمتها الفعالة على قدر كاف من الدعم والمساعدة.

## الملحق 1: قرارات الجمعية العامة بشأن المشاركة والشراكة

يحظى نهج المشاركة الواسعة والشراكة بتأييد كبير منذ المراحل الأولى لعملية القمة العالمية. وفيما يلي بيان الدعم الرئيسي من داخل منظومة الأمم المتحدة.

القرار 1179، الجلسة العامة الخامسة عشرة لمجلس الاتحاد الدولي للاتصالات (29 يونيو 2001)

"إن المجلس ... يدعو اللجنة رفيعة المستوى لتنظيم القمة إلى القيام بما يلي:

أ- النظر في الوسائل التي يمكن بها للدول الأعضاء والدول التي تحمل صفة مراقب في الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أن تشارك في عملية القمة مع مراعاة إجراءات الأمم المتحدة المعمول بها في صدد مؤتمرات القمة العالمية؛"

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/56/183 المؤرخ في 21 ديسمبر 2001

"إن الجمعية العامة،

وإذ تسلم أيضاً بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية ... وذلك من خلال ... الشراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر،

واقتراناً منها بالحاجة إلى القيام ... بتعبئة توافق الآراء والالتزام اللازمين على الصعيد العالمي من أجل ... اعتماد إعلان وخطة عمل تقوم بتنفيذهما الحكومات والمؤسسات الدولية وجميع قطاعات المجتمع المدني،

5. تشجع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على الإسهام والمشاركة بنشاط في العملية التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر القمة وفي مؤتمر القمة ذاته؛"

قرار الجمعية العامة A/56/L.68/rev.1 المؤرخ في 28 يناير 2002

"وإذ تضع في الاعتبار أن قوى السوق ودور القطاع الخاص أمور أساسية ولكنها لا تكفي وحدها لسد فجوة التكنولوجيا الرقمية وتعزيز الفرص الرقمية، واقتراناً منها بأن الشراكة التي تضم الحكومات والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب الشأن الآخرين ذوي الصلة يؤدون دوراً رئيسياً في سد فجوة التكنولوجيا الرقمية،

... ممثلي المنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية وقطاع الأعمال الذين سيتم دعوتهم للمشاركة في حلقات النقاش غير الرسمية ... على أن يوضع في الاعتبار مبدأ التمثيل الجغرافي المتساوي والخبرة ذات الصلة وضرورة التعرف على منظور البلدان النامية؛"

### **مجموعة البلدان الخمسة عشر**

بالإضافة إلى ذلك، أثارت بعض البلدان هذه المسألة بالتحديد. فعلى سبيل المثال، أعرب رؤساء دول وحكومات مجموعة البلدان الخمسة عشر المجتمعين في جاكرتا في 30-31 مايو 2001، عن تأييدهم للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وغيرها من مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأعلنوا ما يلي:

"ولذلك نحث المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة، على إثبات التزامها بتعزيز الفرص الرقمية للجميع من خلال نهج ابتكارية وشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية."

وتتألف مجموعة البلدان الخمسة عشر من: الجزائر والأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا ومصر وإندونيسيا والهند وإيران وجامايكا وكينيا والمكسيك وماليزيا ونيجيريا وبيرو والسنغال وسري لانكا وفنزويلا وزيمبابوي.

[www.dfa-deplu.go.id/world/multilateral/g15/jkt-declaration2.htm](http://www.dfa-deplu.go.id/world/multilateral/g15/jkt-declaration2.htm)